

2022

Level of satisfaction of disabled people with the tax breaks given to them

Mai Shkokani

Master's student: Department of Banking and Finance, Faculty of Economics and Social Sciences, An-Najah National University, Nablus, Palestine, mai.z.shkokani@gmail.com

Mofed Al-Thaher

Department of Banking and Finance, Faculty of Economics and Social Sciences, An-Najah National University, Nablus, Palestine

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anutr_b

Recommended Citation

Shkokani, Mai and Al-Thaher, Mofed (2022) "Level of satisfaction of disabled people with the tax breaks given to them," *An-Najah University Journal for Research - B (Humanities)*: Vol. 36: Iss. 4, Article 22. Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anutr_b/vol36/iss4/22

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in An-Najah University Journal for Research - B (Humanities) by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

مستوى رضا ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم#

Level of satisfaction of disabled people with the tax breaks given to them

مي شوكاني¹، ومفيد الظاهر²

Mai Shkokani¹& Mofed Al-Thaher²

طالبة ماجستير: قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين. ²قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

1Master's student: Department of Banking and Finance, Faculty of Economics and Social Sciences, An-Najah National University, Nablus, Palestine. 2Department of Banking and Finance, Faculty of Economics and Social Sciences, An-Najah National University, Nablus, Palestine

*الباحث المراسل: mai.z.shkokani@gmail.com

تاريخ التسليم: (2019/12/13)، تاريخ القبول: (2020/5/17)

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم، ومشكلة الدراسة هي في السؤال التالي: ما هو مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم؟ يعتمد الباحثان على فرضيات الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقات عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم على محتوى أداة الدراسة ووفقاً لمتغيراتها (الجنس، العمر، المؤهل العلمي). لتحقيق الهدف من هذه الدراسة، استخدم الباحثان الطريقة الرئيسية، وهي الدراسة الوصفية، بناءً على استبيان تم إعداده لجمع المعلومات. تألف مجتمع الدراسة من مجموعة من الأشخاص ذوي الإعاقة في محافظات الضفة الغربية، وعددهم (44570) معاق. أما بالنسبة للعينة، فقد تم تطبيقها على محافظات الضفة الغربية، وكانت تتألف من (180) شخصاً معاقاً من سن 18 عاماً أو أكثر، وتم استرداد (178) منهم. هذا ما شكل العينة النهائية للدراسة، حيث بلغت (0.4%) من مجتمع

البحث مسئل من اطروحة الماجستير للطالبة مي زياد شوكاني بعنوان: "مستوى رضا ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم في جامعة النجاح الوطنية"، والتي تم مناقشتها بتاريخ 2019\1\15 في جامعة النجاح الوطنية.

الدراسة. توصلت هذه الدراسة إلى النتيجة التالية: يصل مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم إلى متوسط حسابي يتكون من محورين دراسيين (56%). أهم التوصيات التي أوصى بها الباحثين: ضرورة العمل على زيادة الوعي الضريبي للأشخاص ذوي الإعاقة من أجل معرفة حقوقهم وواجباتهم، يجب عليهم العمل على إعادة صياغة القوانين الضريبية وإدراج مسألة الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن سياسة الدولة، الاهتمام بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة العملية أكثر، نظرًا لفائدتها للمعوقين والمجتمع، إجراء هذه الدراسة مرارًا للتحقق من مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم لضمان أن هذه الإعفاءات تحقق الهدف الذي تم تعيينه لذلك.

الكلمات المفتاحية: الإعفاءات الضريبية، الأشخاص ذو الإعاقة، محافظات الضفة الغربية.

Abstract

This study aimed to verify the level of satisfaction of persons with disabilities with the tax exemptions provided to them, and the problem of the study is in the following question: What is the level of satisfaction of persons with disabilities with the tax exemptions provided to them? The researchers relies on the study hypotheses that there are no statistical differences in the level of satisfaction of persons with disabilities with the tax exemptions provided to them on the content of the study tool and according to its variables (gender, age, and educational qualification). To achieve the goal of this study, the researchers used a main method, which is the descriptive study, based on a questionnaire that prepared to collect information. The study population consisted of a group of persons with disabilities in the West Bank governorates, who number (44570) disabled. As for the sample, it was applied to the governorates of the West Bank, and it consisted of (180) persons with disabilities from the age of 18 years or more, and (178) of them were retrieved. This is what constituted the final sample of the study, as (0.4%) of the study population. This study reached to the following result: The level of satisfaction of persons with disabilities with the tax exemptions provided to them reach an arithmetic average of two study axes (56%). The most important recommendations recommended by the researchers: the necessity of working to increase tax awareness for persons with disabilities in order to know their rights and duties, they must work to reformulate tax laws and include the issue of persons with disabilities within the policy of the state, attention to integrating persons with disabilities in working life more, Because of its

benefit to the handicapped and society, this study was conducted repeatedly to verify the level of satisfaction of persons with disabilities with the tax exemptions presented to them to ensure that these exemptions achieve the goal for which they were set for it.

Keywords: Tax Exemptions, People with Disabilities, West Bank Governorates.

الإطار العام للدراسة

المقدمة

إنّ ذوي الإعاقة هم مجموعة من الأفراد يعانون من مشاكل صحية تعيقهم عن تحقيق أهدافهم، فهناك مجتمعات نبذت فئة ذوي الإعاقة وحاولت التخلص منها، ووجدت مجتمعات أخرى ساعدت هؤلاء الأشخاص وعملت على حمايتهم عن طريق معاملتهم على قدم المساواة مع نظائرهم من غير ذوي الإعاقة، وعند دراستنا للتطور التاريخي حول التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف المجتمعات الإنسانية وعبر العصور المتلاحقة لاحظنا أن النظرة إلى المعوق بشكل عام كانت تختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر.

تعد ظاهرة الإعاقة ظاهرة شائعة لدى كل المجتمعات، فهي لا تقتصر على مجتمع واحد ولا على بيئة جغرافية دون أخرى، وقد شهدت العقود الماضية تطورات مختلفة على صعيد الإعاقة واتجاهات الأفراد نحوها، والخدمات المقدمة للمعوقين بشكل عام (Obaid, 2012, 45).

ومع ارتفاع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم إلى أكثر من مليار شخص، بنسبة 15% من سكان العالم تقريباً، حسب التقرير العالمي للإعاقة الصادر بعام 2011م، وفي خضم تطور مسيرة حقوق الإنسان على المستوى الدولي، ورغم صدور الإنفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2006م، إلا أن واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم لا يزال مريباً خاصة في الدول النامية، بحيث تبلغ نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة فيها 80% من إجمالي نسبة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة من سكان العالم (Musa, 2014, 12).

وبالنسبة لدولة فلسطين يعتبر الإحتلال الإسرائيلي هو المسؤول عن رفع مركز ذوي الإعاقات في المجتمع، حيث قامت بتحويلهم من قطاع غير مرئي تقريباً بالمجتمع إلى قطاع بارز في أعين الجمهور. ولا تتوافر أية إحصائيات تشير إلى عدد الفلسطينيين الذين أعيقوا نتيجة لإصابات تعرضوا لها من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية، أو من التعذيب أثناء الإعتقال، وتعرضوا للإنتفاضة إلى جعل ذوي الإعاقات من الفلسطينيين يشكلون قطاعاً أساسياً وظاهراً (Jaf, 1995, 1).

وتشكل نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة (7%) من عدد سكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنة 2011م تبين أن 49% من

إجمالي المعوقين في أراضي السلطة الوطنية هم معاقون حركياً (13, 2014, Musa)، وتبلغ نسبة ذوي الصعوبة الإعاقة (5.8%) أما عن نسبة ذوي الإعاقة وحدها (2.1%) من عدد سكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنة 2017\2018م. (Preliminary results of the General Population, Housing & Establishments Census 2017, 2018)

وتؤكد هذه الأرقام الكبيرة على أهمية هذه الفئة والتعامل معها في مجالات الحياة المختلفة بالعمل على دمج هذه الفئة مع نظرائهم من غير ذوي الإعاقة لغاية تحقيق دفعة لصالح المجتمع إقتصادياً وإجتماعياً.

ولا تختلف الحاجات الأساسية للأفراد المعوقين عن الحاجات الأساسية لنظائرهم من غير ذوي الإعاقة، إلا أنه بسبب حدوث الإعاقة ينشأ لدى المعوقين حاجات أخرى يجب تلبيتها حتى يتسنى لهم العيش بالاستقلالية والوصول إلى أقصى درجة من النمو والتعلم بما يسمح به طاقاتهم وقدراتهم (Obaid, 2012. 32).

ومن الممكن دعم هذه الفئة، من خلال السياسة الضريبية بحيث تعد من أهم الجوانب التي تعطيها دفعة نحو الأمام لتكون فئة منتجة ولا تشكل عبء على المجتمع.

وتعتبر السياسة الضريبية –ومن ثم النظام الضريبي من أهم أدوات وفنون أساليب التدخل غير المباشر التي يمكن استخدامها لتحقيق أهداف المجتمع (9, 2008, Othman)، ومن الجدير بالذكر أن السياسة الضريبية ما هي إلا جزء من السياسة المالية والتي هي بدورها جزء من السياسة الإقتصادية للدولة (18, 2004, Hammad, Draz & Hegazy).

تقوم الضرائب على عدة مبادئ، ومنها مبدأ العمومية وهو وجوب دفع الضرائب من أفراد المجتمع جميعهم على أموالهم دون التفرقة بينهم مما يتفق مع مبدأ المساواة (Al-Salamin & Al-Daqq, 2014, 22) إلا أن هذا المبدأ لم يعد مطبقاً في وقتنا الحاضر، وذلك لإقرار المشرع الضريبي عدداً من الإعفاءات لبعض الأفراد والأموال، وتسعى هذه الإعفاءات لتحقيق مبدأ العدالة الضريبية بين الأفراد، ومن الأسباب التي ألزمت المشرع الضريبي الفلسطيني لإقرار الإعفاءات الضريبية أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية لتحقيق أغراض وأهداف مفيدة للمجتمع.

وبناءً على ما تقدم فإن أهمية هذه الدراسة يمكن إيجازها بأنها محاولة من الباحثين إلى إجراء دراسة تطبيقية لمعرفة مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم وانعكاس هذا الرضا على تحقيق الأهداف التي وضعت لأجلها هذه الإعفاءات المقدمة لهم من النظام الضريبي الفلسطيني، وذلك من خلال القيام بأخذ عينة من هذه الفئة من محافظات الضفة الغربية، وتوزيع استمارات عليهم واستيفاء المعلومات منهم حسب الأصول العلمية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتمحور مشكلة الدراسة حول الإعفاءات الضريبية المقدمة لأشخاص ذوي الإعاقة، والتحقق من مستوى رضاهم عنها ومدى انعكاس هذا الرضا على تحقيق الأهداف التي وضعت لأجلها، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس الآتي:

ما مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الاسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقترمة لهم من الضرائب المباشرة (ضريبيتي الدخل والأملاك)؟

السؤال الثاني: ما مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم من الضرائب غير المباشرة (ضريبيتي الجمارك والقيمة المضافة)؟

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في نقاط الآتية:

1. إضافة دراسة جديدة في مجال الإعفاءات الضريبية للمكتبة العلمية، فلا يوجد دراسة مباشرة في موضوع الدراسة حيث تعد من الدراسات الأوائل التي تبحث في هذا الموضوع على الصعيد الفلسطيني.
2. توضيح الإعفاءات الضريبية المقدمة لأشخاص ذوي الإعاقة.
3. قد تفيد هذه الدراسة الباحثين في إعداد بحوث جديدة تتعلق في هذا المجال من خلال ما سنتوصل إليه من نتائج.
4. يمكن لمشروع النظام الضريبي الفلسطيني الاستفادة من التوصيات التي ستعرضها الدراسة بعد النتائج في تطوير إجراءات التعامل الضريبي مع فئة ذوي الإعاقة.

اهداف الدراسة

سعت هذه الدراسة للتعرف إلى مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم من خلال التعرف على:

1. الفروق في مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم تبعاً لمتغير الجنس.
2. الفروق في مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم تبعاً لمتغير العمر.

3. الفروق في مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

فرضيات الدراسة

هنالك عوامل عدة تؤثر في تكوين الاتجاهات وردود الأفعال نحو أفراد ذوي الإعاقة، منها ما يعود إلى عوامل خاصة بالفرد ومنها ما يعود إلى عوامل مجتمعية (Obaid, 2012, 74) بناءً على ذلك تم صياغة الفرضيات الآتية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم تعود إلى متغير الجنس.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم تعود إلى متغير العمر.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم تعود إلى متغير المؤهل العلمي.

مصطلحات الدراسة

السياسة الضريبية: مجموعة البرامج الضريبية المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة، مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب الآثار غير المرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع (Othman, 2008, 9).

الضريبة: عبارة عن اقتطاع جبري تفرضه الدولة على الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين دون مقابل بغرض تغطية أعبائها العامة، وبما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك وفق القانون أو التشريع (Al-Salamin & Al-Daqq, 2014, 17).

الإعفاء الضريبي: ميزة قانونية تقررها التشريعات إما بنص عام أو خاص، وهذه الميزة تعطي منافعها المالية والإقتصادية إلى الدولة عن طريق تطوير الصناعة وتشجيع التجارة وتلافي الإزدواج الضريبي (Al-Jahishi, 2008, 43).

المعوق: الشخص المصاب بعجز كلي أو جزئي خلقي أو غير خلقي وبشكل مستقر في أي من حواسه أو قدراته الجسدية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين (Palestinian General Union of Persons with Disabilities, 1999, 4).

حدود الدراسة

– الحد البشري: اقتصرت الدراسة على أشخاص من ذوي الإعاقة من عمر 18 سنة فما فوق.

- الحد الزمني: الفصل الدراسي الأول من العام 2018\2019
- الحد الجغرافي: تضمنت الدراسة مجموعة من أشخاص ذوي الإعاقة في محافظات الضفة الغربية.

الإطار النظري

الإعفاءات الضريبية المتعلقة بالضرائب المباشرة (ضريبة الدخل، ضريبة الأملاك) والضرائب غير المباشرة (ضريبة القيمة المضافة، وضريبة الجمارك) المقدمة لذوي الإعاقة

يقصد بالضريبة المباشرة هي تلك الضرائب التي لا يستطيع المكلف نقل عبئها إلى شخص آخر بل يتحملها المكلف كلياً وبصفة نهائية (Haddad & Bani Irshaid, 2010, 12)، تعتبر ضريبة الدخل والأملاك من الضرائب المباشرة والتي تشكل أحد أهم مصادر الإيرادات الضريبية في العديد من دول العالم منها فلسطين.

أما الضرائب غير المباشرة فهي التي يستطيع دافعها أن يحملها إلى شخص آخر وعادة يتم فرضها على وقائع معينة أو سلع وعند قيام المستهلك النهائي بشراء الخدمة أو السلعة فإنه يقوم بدفع هذه الضريبة. (Haddad & Bani Irshaid, 2010, 14) وتفرض بصورة غير مباشرة على عناصر الثروة-الدخل ورأس المال وليس على وجود الثروة بل على استعمالها (Al-Salamin & Al-Daqq, 2014, 17). ففي فلسطين تعتبر ضريبة الجمارك وضريبة القيمة المضافة من أهم الضرائب غير المباشرة والتي تشكل أحد أهم مصادر الإيرادات الضريبية.

أولاً: الإعفاءات الضريبية الخاصة بضريبة الدخل

تعد الضريبة على الدخل النموذج الأمثل للضرائب المباشرة التي تتخذ من الدخل وعاء لها، ونظراً لأهمية هذه الضريبة فقد أولت جميع الدول عناية خاصة بها ولهذا احتلت هذه الضريبة مكاناً مرموقاً في التشريعات الضريبية الحديثة لآثارها المالية والاقتصادية والاجتماعية (Al-Jahishi, 2008, 15).

بشكل عام تهدف قوانين ضريبة الدخل إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:- تمويلية للخزينة العامة -اقتصادية لتحفيز الإقتصاد وتشجيع الإستثمار-اجتماعية لتحقيق العدالة في توزيع الدخل دفع الحصة المعقولة من هذا الدخل للحكومة. وفي الحالة الفلسطينية بدأت تعديلات قانون ضريبة الدخل تنشط على الساحة الإقتصادية الفلسطينية بعد عام 2004م. (Abdel Dayem, 2018, 25).

بحيث تضمن قرار بقانون رقم (8) لسنة 2011م بشأن ضريبة الدخل، في المادة (12) التي تحمل عنوان "الإعفاءات والتقاص" بند (1) منح إعفاءات للشخص الطبيعي، في المادة (7) منح إعفاء لمجموعة من الدخل. (Resolution No. (8) of regarding income tax, 2011).

وبذلك جعل بعض المكلفين في مراكز أفضل من البعض الآخر هذا يعني أنها مخالفة للعمومية، ومن ثم مخالفة للمساواة والعدالة ولكن نتيجة تطور الحياة اقتصادياً واجتماعياً أدى إلى اختلاف النظرة إلى الإعفاءات فأصبحت وسيلة لإقرار العدالة الاجتماعية. (Al-Jahishi, 2008, 41).

يلاحظ أن القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011م بشأن ضريبة الدخل بأنه ميز فئة ذوي الإعاقة عن باقي أفراد المجتمع بمادة (7) بند (8) الذي ينص على أن: "الدخل من الوظيفة أو الاستخدام المتحقق للأعمى أو المصاب بعجز أو إعاقة لا تقل عن (50%) وفقاً لتقرير اللجنة الطبية المختصة" (Resolution No. (8) of regarding income tax, 2011).

ومن الجدير بذكره هنا ملاحظته اهتمام هذا القرار المتعلق بشأن ضريبة الدخل بفئة الإعاقة ولو بجزء بسيط ومحاولة تشجيع هذه الفئة على العمل وجعلها فئة منتجة لا مستهلكة.

بحيث يعتبر مستوى العناية والرعاية بالمعوق معياراً أساسياً لقياس حضارة الأمم ومدى تطورها، وتشكل رعاية المعوقين إحدى أولويات الدول والمنظمات المعاصرة، والتي تنبثق من مشروعية حق المعوقين في فرص متكافئة مع غيرهم في مجالات الحياة كافة، وفي العيش بكرامة وحرية (Abu Fadal, 2009, 1).

وأكد قانون رقم (4) لسنة 1999م بشأن حقوق المعاقين الفلسطينيين في مادة (10) بند (4) التي تحمل عنوان في مجال التأهيل والتشغيل فرع (د) ينص على: تشجيع تشغيل المعوقين في المؤسسات الخاصة من خلال خصم نسبة من مرتباتهم من ضريبة الدخل لتلك المؤسسات. (Palestinian General Union of Persons with Disabilities. 1999. 6).

وبذلك نلاحظ أن توجه القطاع الخاص الفلسطيني إلى تشغيل المعوقين المناسبين للوظائف المقررة لديه يؤدي إلى الحصول على بعض المميزات الواردة في القانون واللوائح التنفيذية لوزارة الشؤون الاجتماعية، مثل الإعفاء من جزء من مرتب الموظف المعوق، بالإضافة إلى بعض التسهيلات في التراخيص والإجراءات الأخرى.

ثانياً: الإعفاءات الضريبية الخاصة بضريبة الأملاك

تلك الضريبة التي تجب عادة من أصحاب العقارات مقابل الخدمات التي يتلقونها من قبل إدارات الدولة التي تقدم لهم الخدمات، وتشمل العقارات كل من الأبنية والأراضي على حد سواء. وهي تشبه ضريبة الدخل حيث يعد الإيراد المتحقق من إيجارات العقار هو الدخل الذي يحصل عليه المكلف وتعتبر هذه الضريبة مباشرة لا يمكن نقلها، ويمكن أن تقوم الحكومة بفرضها وتحصيلها أو يمكن تفويض جهات أخرى كبلدية في تحصيلها وتشكل إيراداتها جزءاً لا يستهان به من واردات الموازنة العامة للدولة. (United Nations Development Program, Palestinian People Aid Program, Local Government Support Program, 2010, 21)

وتبرز أهمية وجود هذه الضريبة في المجمع الفلسطيني، أنها تتمثل في مدى تحقيقها للأهداف المالية والإقتصادية والإجتماعية، فقد أثبتت الدراسات أن معظم أموال العالم تتركز بأيدي نسبة قليلة فقط من سكان العالم، وهذه يؤكد وبصورة قطعية أهمية مثل هذا النوع من الضرائب فهي تسهم في تقليل الفجوة بين الطبقات في المجتمعات المختلفة منها المجتمع الفلسطيني، وأنها ضريبة متزايدة ومنتامية كونها ترتبط بالحركة العمرانية والبنائية التي لا تتوقف حتى في أصعب الظروف، ويتبع أهميتها أيضاً كونها تؤثر على أغلبية سكان الضفة الغربية الذين يقطنون المدن الفلسطينية والبلدان التي تم استحداث بلديات فيها، هذا علاوة على كونها إحدى الضرائب التي تراعي أسس وقواعد فرض الضرائب (Abdel Dayem, 2018, 54).

القانون ساري المفعول في الضفة الغربية القانون الأردني رقم (11) لسنة 1954م والمسمى بقانون ضريبة الأبنية والأراضي داخل مناطق البلديات والمجالس المحلية والتعديلات الواردة عليه وتحديداً القانون المؤقت رقم (9) لسنة 1967م المعدل للقانون رقم 11 لسنة 1954م، ويشير هذا القانون إلى إعطاء وزارة المالية صلاحية تحصيل الضريبة نيابة عن البلديات، وهذه القوانين مورثة عن الحقبة الأردنية. في حين نجد أن القوانين النازمة لموضوع ضريبة الأملاك في قطاع غزة هي مورثة عن الحقبة الإنتدابية ولا زالت سارية حتى وقتنا الحالي، وهذه القوانين تعالج آليات تخمين تحصيل ضريبة الأملاك في غزة، والتي تم تعديل الكثير من أحكامها بموجب الأوامر العسكرية وتحديداً الأمر العسكري رقم (675) لسنة 1980م. (United Nations Development Program, Palestinian People Aid Program, Local Government Support Program, 2010, 7)

من الجدير بذكره هنا من أهم خصائص هذه الضريبة أنها ضريبة نوعية أي أنها لا تراعي ظروف المكلف الشخصية (Abdel Dayem, 2018, 50) ولا يمنح المشرع الضريبة أية سماعات للمكلف بها وبهذا تتنافى هذه الضريبة مبدأ العدالة الذي يقتضي معاملة المكلف حسب ظروفه العائلية كما أنّ هذه الضريبة لا تفرق بين الأشخاص الطبيعية والأشخاص المعنوية.

ثالثاً: الإعفاءات الضريبية الخاصة بـضريبة القيمة المضافة

تعتبر ضريبة القيمة المضافة من الضرائب غير المباشرة والتي تشكل أحد مصادر الإيرادات الضريبية في العديد من دول العالم، ظهرت ضريبة القيمة المضافة للمرة الأولى عام 1954 في فرنسا باقتراح من عالم الاقتصاد الفرنسي (موريس لوريه) الذي وضع قواعدها الرئيسية عام 1953م (Al-Salamin & Al-Daqq, 2014, 287).

وبذلك تعرف بأنها ضريبة تفرض على بيع السلعة والخدمة في المراحل كافة سواء تصنيع، أو إنتاج بحيث تفرض على مدخلات الإنتاج، وكذلك على مخرجات الإنتاج والقيمة المضافة هي الفرق بين عائدات البيع لتلك السلع أو الخدمات ومشترياتها من مدخلات الإنتاج (El-Bustami, 2006, 28).

فرضت ضريبة القيمة المضافة في فلسطين بموجب الأمر العسكري الإسرائيلي رقم (658) عام 1976م والمستند لنظام الرسوم على المنتجات المحلية الأردني رقم (16) لعام 1963م، وبقي الوضع هكذا حتى تولت السلطة الفلسطينية شؤون الضرائب، وقد أبقى بروتكول باريس الاقتصادي عام 1994م على ضريبة القيمة المضافة، على أن تكون نسبتها كما في إسرائيل وتستطيع السلطة الفلسطينية تخفيض النسبة بما لا يزيد عن 2% عما هي عليه في إسرائيل. (Al-Salamin & Al-Daqq, 2014, 278).

بحيث تفرض الضريبة بنسبتها المعروفة والمصادق عليها في 2005/9/7، بنسبة 17% من القيمة المضافة، وبعد ذلك تم تعديل نسبتها إلى 16% وذلك بعد قيام إسرائيل بتخفيض نسبتها إلى 16.5%، علماً أنها أول ما فرضت كانت نسبتها تشكل 8% بحيث نم رفع النسبة إلى 12% عام 1977م، ثم 15% في عام 1983م، ثم 18% في عام 1991م ومن بعدها استقرت إلى 17% حتى تم تعديلها مؤخرنسبة إلى 16% من قيمة الصفقة (el-Bustami, 2006, 31).

ومن الجدير بذكره إتفاقية باريس الاقتصادية لسنة 1994م في بند 18 حيث تنص على أنه سيتم إعفاء التبرعات العينية لصالح السلطة الفلسطينية من الجمارك وضرائب الاستيراد الأخرى إذا كانت بهدف استعمالها في مشاريع تطويرية معينة أو لأغراض إنسانية غير تجارية.

ان قانون رقم (4) لسنة 1999م بشأن حقوق المعاقين في المادة (6) التي توضح أن جميع المواد التعليمية والطبية والوسائل المساعدة ووسائل النقل اللازمة لمدارس ومؤسسات المعوقين المرخصة تعفى من الضرائب. (Palestinian General Union of Persons with Disabilities. 1999. 5).

وقرار مجلس الوزراء رقم (40) لسنة 2004م باللائحة التنفيذية للقانون رقم (4) لسنة 1999م بشأن حقوق المعاقين بينت المادة رقم (9) الأجهزة والوسائل المعفية من الضرائب وهي: جميع الأجهزة الطبية والأدوية والوسائل المساعدة من كراسي متحركة، وعكازات، نظارات طبية، معينات سمعية، مساعد وقوف، أطراف صناعية، أجهزة علاج وظيفي وكل ما يتعلق بأمر أخرى تخدم الجانب الطبي للمعوقين. (Cabinet Resolution No. (40) of 2004 in the executive regulations of Law No. (4) of 1999 regarding the rights of persons with disabilities, 2004)

رابعاً: الإعفاءات الضريبية الخاصة بضريبة الجمارك

ارتبط النظام الجمركي في الدول المختلفة بالتجارة الخارجية، حيث اتسع النظام الجمركي باتساع التجارة الخارجية، وتعتبر الضرائب (الرسوم) الجمركية من الضرائب ذات الطابع الخاص للدولة من حيث غايات وأهداف فرضها، وطرق تحصيلها، وهي من أهم ضرائب الاستهلاك وتفرض على السلعة عند استيرادها وتصديرها، وهناك أهداف مالية واقتصادية وإجتماعية تسعى الدول لتحقيقها من فرضها للضريبة الجمركية.

الضريبة الجمركية والبعض يسميها الرسوم الجمركية هي عبارة عن ضرائب تفرض على السلع عند اجتيازها الحدود الإقليمية، وتفرض هذه الضرائب إما بمناسبة عبور السلع الأجنبية الحدود إلى داخل الدولة، ويطلق عليها في هذه الحالة ضريبة الواردات أو تفرض بمناسبة عبور السلع الوطنية الحدود إلى خارج الدولة، ويطلق عليها في هذه الحالة ضريبة الصادرات، والضريبة الجمركية تعتبر ضريبة غير مباشرة أو من ضرائب الإنفاق، وتختلف الدول في تسمية هذه الضرائب، فقد يطلق عليها لفظ رسوم أو ضرائب ولكن الإختلاف في المسمى وليس في المضمون (Al-Salamin & Al-Daqq, 2014, 303) ففي فلسطين يتم فرض الرسوم الجمركية الفلسطينية حسب قانون الجمارك والمكوس الأردني رقم (1) لسنة 1962م.

فمن أهم القوانين الفلسطينية التي لها علاقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وإعفاءاتهم هو: قانون رقم (4) لسنة 1999م بشأن حقوق المعاقين، أوضحت المادة رقم (6) إعفاءات من الرسوم والجمارك والضرائب، التي تنص على: "وفقاً لأحكام القانون تعفى من الرسوم والجمارك والضرائب: *جميع المواد التعليمية والطبية والوسائل المساعدة ووسائل النقل اللازمة لمدارس ومؤسسات المعوقين المرخصة، *وسائل النقل الشخصية لاستعمال الأفراد والمعوقين" (Palestinian General Union of Persons with Disabilities. 1999. 5).

أما اللوائح التنفيذية التي أختصت بموضوع الأشخاص ذوي الإعاقة وإعفاءاتهم من الضرائب والجمارك والرسوم إستمدت السلطة التنفيذية حقها في وضعها اللوائح من النصوص الدستورية التي تخولها هذه الصلاحية، باعتبارها السلطة المكلفة بتنفيذ القوانين. وتتمتع بهذا الحق حتى إن لم ينص القانون صراحة على ضرورة إصدار لوائح تنفيذية.

من أهم اللوائح التنفيذية التي اختصت بالأشخاص ذوي الإعاقة هي:

أولاً: قرار مجلس الوزراء رقم (40) لسنة 2004م باللائحة التنفيذية للقانون رقم (4) لسنة 1999م بشأن حقوق المعوقين

أوضحت المادة رقم (9) الأجهزة والوسائل المعفية من الجمارك والرسوم التي تنص على:
1. جميع الأجهزة والوسائل التعليمية الخاصة لخدمة المعوقين، 2. جميع الأجهزة الطبية والأدوية والوسائل المساعدة من كراسي متحركة، وعكازات، نظارات طبية، معينات سمعية، مساعد وقوف، أطراف صناعية، أجهزة علاج وظيفي وكل ما يتعلق بأمر أخرى تخدم الجانب الطبي للمعوقين، 3. وسائل النقل الشخصية اللازمة لاستعمال الأفراد المعوقين الشخصية وذلك من خلال بطاقة المعوق وتكون لاستخدامه الشخصي أو من يذوب عنه ويتم ذلك بالتعاون ما بين وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة والمالية والمواصلات. (.) (Cabinet Resolution No. (40) of 2004 in the executive regulations of Law No. (4) of 1999 regarding the rights of persons with disabilities, 2004)

ثانياً: قرار مجلس الوزراء رقم (24) لسنة 2006م باللائحة التنفيذية بشأن إعفاء سيارات خاصة بالمعوقين لاستعمالهم الشخصي من الرسوم الجمركية والضرائب

حيث وضح هذا القرار في المادة (1) تعريف المعوق الذي يستفيد من هذا الإعفاء حيث تنص على: "الغايات تنفيذ هذه اللائحة يقصد بلفظ المعوق الشخص المصاب بشكل تام أو عطل وظيفي دائم في الأطراف السفلية أو أحدهما بحيث لا يستطيع الاعتماد عليها أو الذي بترت أطرافه السفلية أو أحدهما أو أي جزء منها بحيث عطل هذا البتر وظيفة الطرفين أو أحدهما".

وبينت الماد رقم (2) الشروط الواجب على المعوق أن يفعله للحصول على الإعفاء من الرسوم الجمركية، والمادة رقم (3) اوضحت إجراءات الإعفاء، وبينت المادة (4) الإعفاء من الرسوم بحيث نصت: (تعفى من الرسوم الجمركية وسيلة النقل المعدة إعداداً خاصاً لتقاد باليدين دون الرجلين على أن لا تزيد سعة الحرك عن CC200)، وجاءت المادة رقم (6) توضح التزامات المعوق. (Cabinet Resolution No. (24) of 2006 regarding the executive regulations regarding exempting cars for persons with disabilities for their personal use from customs duties and taxes. 2006)

ثالثاً: قرار مجلس الوزراء رقم (7) لعام 2010م باللائحة التنفيذية المعدلة للائحة التنفيذية بشأن إعفاء سيارات خاصة بالمعوقين لاستعمالهم الشخصي من الرسوم الجمركية والضرائب رقم (24) لسنة 2006م

أوضح في مادة (2) الإعفاء من الرسوم الجمركية، التي تنص على: "عدل الفقرة (ب) من المادة رقم (2) من اللائحة الأصلية لتصبح على النحو الآتي: خال من الإعاقة البصرية والعقلية وسليم الأطراف العليا وظيفياً بما يكفي لتمكينه من قيادة المركبة المعدة له".

وفي المادة (3) بين تعدل إجراءات الإعفاء. (Cabinet Decision No. (7) of 2010 regarding the executive regulations amending the executive regulations regarding exempting cars for persons with disabilities for their personal use from customs duties and taxes No. (8) of 2006. 2010)

الدراسات السابقة

تناول العديد من الباحثين دراسات في موضوع الإعفاءات الضريبية، وفئة ذوي الإعاقة من أهمها:

دراسة (Abdel Dayem, 2018): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الإعفاءات الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية في النظم الضريبية (الدخل، القيمة المضافة، الأملاك) المطبقة في فلسطين، فقد أجريت هذه الدراسة على عينة من المكلفين والمدققين الداخليين والخارجيين والمدراء العاملين في مختلف القطاعات التجارية والخدمية، تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتقييم أثر الإعفاءات الضريبية لكل من (الدخل، القيمة المضافة،

الأملاك) على تحقيق العدالة الاجتماعية، ومن أهم النتائج التي تم الوصول إليها أن هناك أثر لوجود الإعفاءات التي تمنحها الأنظمة الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية، ويوجد أثر للإعفاءات الضريبية على انخفاض التهرب الضريبي، أما أهم التوصيات: على المشرع الفلسطيني أن يأخذ بعين الاعتبار تحقيق العدالة الاجتماعية عند سن القانون الضريبي، إعادة النظر في نصوص الإعفاءات الضريبية الواردة في القانون الضريبي من فترة لأخرى وذلك بما يتناسب مع الواقع الفلسطيني يجب أن يشمل القانون الضريبي إعفاءات للأفراد الذين يعانون من أوضاع اجتماعية صعبة تصل إلى خط الفقر وذلك وفقاً للدراسات الرسمية المعتمدة، العمل على توسيع الشرائح الضريبية في القانون الضريبي، وذلك لكي يشمل فئات المجتمع الفلسطيني جميعها.

دراسة (Mahamid, 2016): تهدف هذه الدراسة توضيح الإطار التشريعي للخدمات الإلكترونية بوجه عام والضريبية بوجه خاص، وتوضيح المعايير التي يجب مراعاتها عند تطبيق متطلبات الحكومة الإلكترونية في المجال الضريبي، وبيان مدى فاعلية الخدمات الضريبية الإلكترونية الكندية وأبرز ما تعاني منه من عيوب تمس بحقوق أشخاص ذوي الإعاقة، ولتحقيق هذه الأهداف تم إتباع المنهج الوصفي واستقراء التشريعات وإجتهادات الفقه والقضاء في هذا المجال. وقد تم الوصول إلى عدة نتائج من أهمها: أن الهيئات الفدرالية تلتزم بوثيقة تمكين أشخاص ذوي الإعاقة (CLF) التي تستهدف ضمان أن تكون المواقع الإلكترونية الحكومية والخدمات المباشرة المقدمة من خلالها تقدم بصورة فعالة وقابلة للنفاد، أن القضاء إتجه إلى الوقوف بثبات حماية لأشخاص ذوي الإعاقة فرغم أن الطريق كان مفتوحاً للاحتجاج ببساطة باتفاقية حقوق أشخاص ذوي الإعاقة (2/4 من الاتفاقية) بالقول إن التمكين الإلكتروني متعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهذا يعتمد على ما تتخذه الدولة وفقاً لمقدرتها الاقتصادية، أن خدمة التقديم الإلكتروني هي متاحة فقط لطائفة من الأشخاص المخولين من قبيل الإدارة الضريبية، وفي ضوء تلك النتائج تم الوصول إلى مجموعة من التوصيات أهمها: الحرص على التطوير المجتمعي على دعم وإحترام حقوق الإنسان بوجه عام وذوي الإعاقة بوجه خاص، العمل على تطوير موقع مصلحة الإيرادات الكندية والخدمات الضريبية الإلكترونية التي تضمنها بما يتفق مع المعايير الوطنية والدولية ذات العلاقة، العمل على تحقيق التناغم والإنسجام بين المعايير الكندية الفدرالية لتمكين النفاذ والمعايير المطبقة عالمياً.

دراسة (Brishi, 2015): تهدف هذه الدراسة لتعرف إلى مفهوم الإعفاء الضريبي وأهميته وعلى أثار الإعفاءات الضريبية، أعتد في هذه الدراسة إلى المزاجية بين المنهج الإستقرائي القائم على تتبع المادة العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة من مضمونها وتصنيفها وتبويبها وتبين مدى إمكانية توظيفها في خدمة فكرة البحث، والمنهج التحليلي القائم على معالجة هذه الموضوعات وتحليلها وتتبع الأدلة والمناقشات، ورصد الآثار لمسئلة الإعفاءات الضريبية، وتم التوصل إلى نتائج من أهمها: لقد عرفت الشريعة الإسلامية مبدأ الإعفاءات الضريبية محققة بذلك السبق للأنظمة المالية العامة كافة موضوعه بقرون عديدة، هدفت الشريعة في احترام مبدأ الإعفاءات الضريبية إلى تحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة لدافعي الضرائب وللمستحقيها، من غير تغليب مصلحة على أخرى، انسجاماً مع مبدأ التوازن الذي ينظم كافة أحكام الشريعة وتعاليمها كافة، لا تقتصر

الإعفاءات على الزكاة ولا على المصادر التقليدية بما يمكن إعمال الأخرى للمالية العامة الإسلامية، وهذا المبدأ في المصادر المالية العامة الحديثة كافة وما سيحدث منها ويتجدد، تأسيساً على مبدأ الإعفاءات الضريبية في الزكاة وعلى سائر المصادر التقليدية الأخرى للمالية العامة، وثمة سبل للحد من الآثار السلبية للإعفاءات الضريبية بحيث تجعل هذه الإعفاءات أكثر قدرة على تحقيق المراد منها، سطر الباحث بعضها في هذه الدراسة وأيضاً، وفي ضوء تلك أوصى الباحث بتكثيف الدراسات والأبحاث في المالية العامة الإسلامية، فهذا الموضوع بحاجة إلى مزيد من الأبحاث والدراسات، وما زال أرضاً بكرًا قادراً على استيعاب المزيد منها، وإقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل في المالية العامة لإبراز محاسنها والمزايا التي تمتاز بها عن الإسلامية، والأنظمة المالية العامة الموضوعية، وتوصي الدراسة واضعي القوانين والأنظمة الضريبية بالإفادة من مبادئ المالية العامة الإسلامية أثناء وضعهم تلك القوانين والأنظمة خاصة في مجال الإعفاءات الضريبية، توسيع مظلة الإعفاءات الضريبية وأن تكون هذه الإعفاءات مبنية على دراسة للجذوى، بحيث تعود بمنافع على الخزينة العامة، حتى تكون الإعفاءات الضريبية رافداً للخزينة العامة لا عبئاً عليها.

دراسة (Afaneh, 2014): تهدف هذه الدراسة لتعرف على الإعفاء الجمركي الذي يمثل إحدى الصور التي تتنازل فيه السلطة العامة عن جزء من إيراداتها المالية المفترضة لغايات تحفيزية أو إنسانية غالباً ما تكون لشركة محددة من المجتمع (كإعفاءات الجمعيات الخيرية) أو تخدم فئات معينة من المستفيدين الذين يعملون لخدمة المصلحة العاملة وليس لتحقيق الربح أو المنفعة الخاصة (كإعفاءات الخاصة بذوي الإعاقات)، ولتحقيق هذا الهدف تم إعداد هذا التقرير الاستقرائي لفحص بيئة النزاهة والشفافية والمسألة في إدارة هذا الشأن وبشكل خاص الإعفاءات الجمركية لكل من ذوي الإعاقات والجمعيات الخيرية، ومن أهم النتائج التي توصلها الباحث وتم الوصول إليها: عدم وجود متابعة كافية لإستخدام السيارات المعفاة من الجمارك والمخصصة لذوي الإعاقات، وجود إشكاليات في عمل لجنة الإعفاء الجمركي لمركبات ذوي الإعاقات، وجود تداخل في القوانين واللوائح الخاصة بعمل لجنة الإعفاء الجمركي، وفي النهاية قدم الباحث بعض التوصيات والتي أهمها: ضرورة ملحة لتعزيز قيم الشفافية والنزاهة المسؤولة في عملية الإعفاءات الجمركية لذوي الإعاقات والجمعيات الخيرية، وضرورة التزام كل جهة بمهامها المحددة وفق اللائحة التنفيذية، وضرورة التنسيق الفاعل بين الأطراف ذات العلاقة في إدارة الإعفاءات الجمركية لذوي الإعاقات والجمعيات الخيرية.

دراسة (Al-Omari, 2014): تهدف هذه الدراسة للوصول إلى تنمية مجتمعية فعالة تأخذ بعين الاعتبار إلزامية استثمار العنصر البشري وفق أسس علمية واقعية ووظيفية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بالإعتماد على المنهج الاستقرائي القائم على تتبع المادة العلمية المتعلقة بموضوع، ومن أهم النتائج التي تم الوصول إليها أن يوم بعد يوم يتبين الإهتمام بهذه الشريحة المجتمعية، ومن أهم التوصيات التي قدمها الباحث ضرورة إنتهاج سياسات ورسم استراتيجيات على مستوى جميع الأصعدة والميادين.

دراسة (Marumoogae, 2012): تهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعوقات ولأسباب الثقافية وإجتماعية والشخصية التي تمنع ذوي الإعاقة من دخول سوق العمل في جنوب أفريقيا. وتحدثت الدراسة عن أهم المعوقات ولخصتها في ثلاثة معوقات وهي: أولاً: نقص وسائل السلامة في العمل، ثانياً: صعوبة التنقل من وإلى العمل، ثالثاً: الجهل في إمكاناتهم الخاصة في العمل وعدم تقبل أرباب العمل لذوي الإعاقة ومواقفهم المنحازة وغير العادلة تجاههم، كما نوهت الدراسة إلى التشريعات والقوانين المتبعة في جنوب أفريقيا والتي تتعلق بضرورة إيجاد العدالة والمساواة في توظيف ذوي الإعاقة وإجبار أرباب العمل على تعديل ظروف العمل لتتواءم مع إعاقاتهم.

التعقيب على الدراسات السابقة

يظهر من خلال استعراض الدراسات السابقة ان غالبية الدراسات الفلسطينية تناولت موضوع الاعفاءات الضريبية كدراسة (Abdel Dayem, 2018) فالتشابه مع الدراسة الحالية بنسبة الضئيلة بأخذ موضوع الاعفاءات الضريبية، أما دراسة (Afaneh, 2014) تحدثت عن الاعفاء الجمركي (السيارات) المقدمة لذوي الإعاقة فقط، بينما الدراسة الحالية تناولت جميع الاعفاءات الضريبية المقدمة لذوي الإعاقة. الدراسات العربية ايضاً تشابهه بجزء قليل كدراسة (Brishi, 2015) التي تحدثت الاعفاءات الضريبية من وجه نظر الاسلام أما دراسة (Al-Omari, 2014) بحدثت في مسائل المعوقين في الجزائر، بينما الدراسات الأجنبية كدراسة (Marumoogae, 2012) بحدثت هذه الدراسة على المعوقات ولأسباب الثقافية وإجتماعية والشخصية التي تمنع ذوي الإعاقة من دخول سوق العمل في جنوب أفريقيا أخيراً دراسة (Mahamid, 2016) تحدثت عن التمكين الضريبي الإلكتروني للأشخاص المعوقين وفقاً للتشريع والقضاء الكندي الفدرالي وايضاً الدراسات الأجنبية تسابهة مع الدراسة الحالية بجزء بسيط، استخدمت بعض الدراسات المنهج الاستقرائي والجزء الاخر استخدم المنهج الوصفي اما الدراسة الحالية فستخدمت المنهج الوصفي بمقاييس الكمية والنوعية فاستفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة في وضع تصور حول الاطار النظري والمنهج المستخدم وحجم العينات وبناء أداة الدراسة والمعالجات الاحصائية والمراجع كما تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كون الدراسة الحالية تناولت موضوع مستوى رضا ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم، حيث تعبر من أوائل الدراسات الفلسطينية والعربية والاجنبية التي ربطت بين موضوعين بغاية الأهمية وهما ذوي الإعاقة وموضوع الاعفاءات الضريبية الفلسطينية لغاية تطوير الاعفاءات الضريبية المقدمة لهذه الفئة لتحقيق الاهداف المراد تحقيقها.

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة

استخدم الباحثان في دراستها المنهج الوصفي وذلك لأنه يدرس العلاقة بين المتغيرات باستخدام مقاييس كمية ونوعية، بالتالي هو الأنسب لهذه الدراسة ويحقق أهدافها بالشكل الذي يضمن الدقة والموضوعية.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من أشخاص من ذوي الإعاقة المتواجدين في محافظات الضفة الغربية في فلسطين البالغ عددهم 44570 معوقاً حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2017/2018م

عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من (180) استبانة وبلغ عدد الاستبانات المسترجعة (178) استبانة، بنسبة استرداد (98.8%)، وتم استبعاد (2) استبانة لأنها غير صالحة للتحليل، وقام بتعبئة الاستبانة أشخاص من ذوي الإعاقات المختلفة (حركية او حسية او مركبة "متعددة")، وكانت أعمارهم من 18 سنة فما فوق، والجدول رقم (1) يبين خصائص أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيراتها المستقلة.

جدول (1): خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة (ن=178).

المتغيرات	مستويات المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	122	68.5
	أنثى	56	31.5
العمر	من 18 - أقل من 45 سنة	128	71.9
	من 45 - أقل من 60 سنة	40	22.5
	60 سنة فأعلى	10	5.6
المؤهل العلمي	أمي	11	6.2
	قبل الثانوية العامة	25	14
	ثانوية عامة	39	21.9
	دبلوم	28	15.7
	بكالوريوس	65	36.5
	دراسات عليا	10	5.6
المجموع		178	100%

أداة الدراسة

تكونت أداة الدراسة (الاستبانة) من قسمين:

- القسم الأول: اشتمل على المعلومات الشخصية عن المعوق الذي قام بتعبئة الاستبانة.
- القسم الثاني: واشتمل على (28) فقرة موزعة على محوري الدراسة وهما:
 - أ. إعفاءات الضرائب المباشرة (ضريبيتي الدخل والأملك) والذي تكون من (14) فقرة.

ب. إعفاءات الضرائب غير المباشرة (ضريبيتي القيمة المضافة والجمارك) الذي تكون من (14) فقرة.

وقد قامت بتصميمها وتطويرها كأداة لجمع المعلومات، وذلك وفقاً للخطوات الآتية :

1. مراجعة الأدب النظري المتعلق بالإعفاءات الضريبية، والإطلاع على قوانين الأنظمة الضريبية الفلسطينية المتبعة (الدخل، الأملاك، القيمة المضافة، الجمارك)، ومراجعة أهم القوانين واللوائح التنفيذية المتعلقة بذوي الإعاقة كقانون رقم (4) لسنة 1999م بشأن حقوق المعاقين الفلسطينيين.
2. مراجعة الأبحاث والدراسات والكتب التي بحثت في الإعفاءات الضريبية سواء في جامعات عربية أو أجنبية، والدراسات المتعلقة بذوي الإعاقة.

صدق المقياس

يقصد بالصدق، أن يقيس الاختبار أو مقياس ما صمم لقياسه. فهو يعني درجة تحقيق الأهداف التربوية التي صمم من أجلها.

صدق المحكمين

من خلال عرض أداة الدراسة على مجموعة من المتخصصين في مسائل ذوي الإعاقة وفي القانون الفلسطيني، ومتخصصين في مجال الضرائب. حيث طُلب من المحكمين إبداء الرأي حول فقرات أداة الدراسة من حيث صياغة الفقرات ومدى مناسبتها للمجال التي تنتمي إليه، إما بالموافقة عليها أو تعديل صياغتها أو حذفها. ولقد قامت الباحثة بالأخذ بعين الاعتبار لأراء المحكمين وإجراء جميع التعديلات المشار إليها عن أداة الدراسة، وبالتالي تكونت أداة الدراسة بصورتها النهائية من (28) فقرة، تقيس مستوى الرضا.

ثبات الأداة

تم التحقق من ثبات مقياس أداة الدراسة بحساب معادلة كرونباخ ألفا للتساق الداخلي، ويوضح جدول (2) قيم معاملات الثبات للمقياس الكلي، كما يلي:

جدول (2): معاملات الثبات لأداة الدراسة.

الرقم	المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات
1	إعفاءات الضرائب المباشرة (ضريبيتي الدخل والأموال).	14	0.944
2	إعفاءات الضرائب غير المباشرة (ضريبيتي الجمارك والقيمة المضافة).	14	0.956
	المستوى الكلي للإعفاءات الضريبية	28	0.972

يتضح من نتائج الجدول رقم (2) أن قيمة معامل الثبات لمحموري إعفاءات الضرائب المباشرة وغير المباشرة كانت على التوالي (0.944، 0.956)، وأن قيمة معامل الثبات الكلي لأداة الدراسة كانت (0.972)، ومثل هذه النتائج تدل على صلاحية أداة الدراسة لتحقيق أهداف الدراسة.

متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

1. المتغيرات المستقلة، وهي

- الجنس وله مستويان هما: (ذكر، أنثى).
- العمر وله ثلاثة مستويات هي: (من 18- أقل من 45 سنة، من 45- أقل من 60 سنة، 60 سنة فأعلى).
- المؤهل العلمي وله ستة مستويات هي: (أمي، قبل الثانوية العامة، ثانوية عامة، دبلوم، بكالوريوس، دراسات عليا).

2. المتغيرات التابعة

تمثلت المتغيرات التابعة بدرجة استجابة أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة ومحوريها والتي تقيس مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدم لهم.

المعالجة الإحصائية

تم استخدام معادلة كرونباخ-ألفا (Alpha-Cronbach) لقياس ثبات أداة الدراسة، وكذلك اتساق الفقرة الواحدة مع المجال الذي تنتمي إليه كل من: المتوسطات، والانحرافات المعيارية، واختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Samples T Test) لتحديد الفروق في مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدم لهم تبعاً لمتغير (النوع الاجتماعي)، وتحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لتحديد الفروق في مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدم لهم تبعاً لمتغيرات (العمر، المؤهل التعليمي)؛ وتمت المعالجة الإحصائية للبيانات بواسطة الحاسوب باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

للإجابة عن أسئلة الدراسة، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجالات أداة الدراسة، وتم الاعتماد في هذه الدراسة مقياس لتقدير درجة الاتجاه، والجدول رقم (3) يوضح كيفية تدرج المقياس:

جدول (3): تدرج المقياس.

التدرج	مستوى الرضا
(1.80-1)	منخفض جداً
(2.60-1.81)	منخفض
(3.40-2.61)	متوسط
(4.20-3.41)	مرتفع
(5-4.21)	مرتفع جداً

النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس للدراسة وهو: ما مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم؟

الجدول (4) يوضح نتيجة هذا السؤال.

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم (ن=178).

الرقم	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية (%)	مستوى الرضا
1	إعفاءات الضرائب المباشرة (ضريبي الدخل والأموال).	2.82	0.97	56.4	متوسط
2	إعفاءات الضرائب غير المباشرة (ضريبي الجمارك والقيمة المضافة).	2.81	1.08	56.2	متوسط
	المستوى الكلي للإعفاءات الضريبية	2.81	0.99	56.2	متوسط

*أقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

يتضح من نتائج الجدول رقم (4) أن مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم كان متوسطاً، حيث كان متوسط حسابي (2.81) بانحراف معياري (0.99) ونسبة مئوية (56.2%)، وكان مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم من الضرائب المباشرة وغير المباشرة متوسطاً، حيث كان متوسط حسابي عليهما على التوالي (2.82، 2.81)، بمعنى أن مستوى الرضا للمحور المتعلق بإعفاءات الضرائب المباشرة (ضريبي الدخل والأموال) قد حصل على أعلى من محور المتعلق بـضرائب غير المباشرة (ضريبي الجمارك والقيمة المضافة) بقليل.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول: ما مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم من الضرائب المباشرة (ضريبي الدخل والأموال)؟

جدول (5) يوضح نتيجة هذا السؤال

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم من الضرائب المباشرة (ضريبي الدخل والأموال) (ن=178).

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية (%)	مستوى الرضا
1	تحقق ضريبة الدخل العدالة الضريبية بتخصيص بعض الإعفاءات للأشخاص ذوي الإعاقة.	3.02	1.37	60.4	متوسط
2	تحقق الإعفاءات الضريبية في ظل ضريبة الدخل العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع جميعها.	2.93	1.24	58.6	متوسط
3	تساعد الإعفاءات الضريبية في ظل ضريبة الدخل على جعل فئة ذوي الإعاقة فئة منتجة.	2.88	1.18	57.6	متوسط
4	وضوح نصوص الإعفاءات الضريبية التي تخص الأشخاص ذوي الإعاقة في ضريبة الدخل ومعرفتها للجميع.	2.75	1.26	55	متوسط
5	إعفاء ضريبة الدخل لصاحب الإعاقة البصرية أو المصاب بعجز أو إعاقة لا تقل عن 50% وفقاً لتقرير اللجنة الطبية.	2.84	1.33	56.8	متوسط
6	إعفاء ضريبة الدخل لجمعيات ذات منفعة العامة. (غايتها غير ربحية)	2.69	1.21	53.8	متوسط

...تابع جدول رقم (5)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية (%)	مستوى الرضا
7	تقديم بعض المميزات من قبل ضريبة الدخل للقطاع الخاص الذي يوظف أشخاص من ذوي الإعاقة مثل إعفاء جزء من راتب الموظف المعاق، بالإضافة إلى بعض التسهيلات في التراخيص وإجراءات أخرى.	2.92	1.32	58.4	متوسط
8	نسبة العجز التي تحددها اللجنة الطبية.	2.90	1.25	58	متوسط
9	عدد الإعفاءات الضريبية في ضريبة الدخل المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.	2.72	1.23	54.4	متوسط
10	ملاءمة الإعفاءات الضريبية في ضريبة الدخل لواقع الإنسان ذوي الإعاقة.	2.63	1.21	52.6	متوسط
11	تطبيق الإعفاءات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة المقررة في ضريبة الدخل على الواقع.	2.61	1.19	52.2	متوسط
12	تحقق الإعفاءات الضريبية للأشخاص ذوي الإعاقة من ضريبة الدخل الاستقرار النسبي لهم.	2.77	1.30	55.4	متوسط
13	تحقق العدالة الضريبية في ضريبة الأملاك بتطبيق مبدأ المساواة بين المكلفين جميعاً.	3.03	1.29	60.6	متوسط
14	تحقق العدالة الاجتماعية في ضريبة الأملاك بين جميع فئات المجتمع.	2.83	1.36	56.6	متوسط
	المستوى الكلي لإعفاءات الضرائب المباشرة	2.82	0.97	56.4	متوسط

*أقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

يتبين من نتائج الجدول رقم (5) أن مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم من الضرائب المباشرة (ضريبي الدخل والأملاك) كان متوسطاً على جميع الفئات، حيث تراوح المتوسط الحسابي عليها ما بين (2.61- 3.03)، يعادل (2.82- 5) وبنسبة مئوية تبلغ (56.4%).

وقد حصلت الفقرة (13) في هذا المحور والتي تنص على "تحقق العدالة الضريبية في ضريبة الأملاك بتطبيق مبدأ المساواة بين جميع المكلفين" على أعلى درجة موافقة، يشير هذا إلى وجود ضعف كبير في معرفة الضرائب وخصائصها كل نظام ضريبي متبع.

لأن من أهم خصائص نظام ضريبة الأملاك أنها ضريبة نوعية أي إنها لا تراعي ظروف المكلف الشخصية (Abdel Dayem, 2018, 50) ولا يمنح المشرع الضريبة أية سماعات للمكلف بها، وبهذا تتنافى هذه الضريبة مبدأ العدالة الذي يقتضي معاملة المكلف حسب ظروفه العائلية كما أن هذه الضريبة لا تفرق بين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنوية.

وحصلت الفقرة (1) في هذا المحور والتي تنص على "تحقق ضريبة الدخل العدالة الضريبية بتخصيص بعض الإعفاءات لأشخاص ذوي الإعاقة" على المرتبة الثانية، وهذا يدل على أهمية وجود إعفاءات ضريبة لذوي الإعاقة في ضريبة الدخل.

لأن ضريبة الدخل تعد النموذج الأمثل للضرائب المباشرة التي تتخذ من الدخل وعاء لها، ونظراً لأهمية هذه الضريبة فقد أولت الدول جميعها عناية خاصة بها ولهذا احتلت هذه الضريبة مكاناً مرموقاً في التشريعات الضريبية الحديثة لآثارها المالية والاقتصادية والاجتماعية. (Al-Jahishi, 2008, 15).

أما في المرتبة الثالثة فقرة (2) من هذا المحور والتي تنص على "تحقق الإعفاءات الضريبية في ظل ضريبة الدخل العدالة الاجتماعية بين جميع فئات المجتمع جميعها"، وهذا يدل على ضرورة الإعفاءات في ضريبة الدخل تحقق عدالة إجتماعية بين المكلفين.

فمن أهم عناصر مبدأ قانونية الضريبة الإعفاء من الضريبة بمعنى أن يقدر المشرع في قانون الضريبة أو غيره من القوانين والاعتبارات الاجتماعية واقتصادية وسياسية، ان فئات معينة من المكلفين ينبغي استثنائهم من حم التكليف وعدم الزامهم بالضريبة كلاً أو جزءاً. (Al-Zubaid, 2015, 47).

ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة رقم (11) والتي تنص على "تطبيق الإعفاءات المقدمة لأشخاص ذوي الإعاقة المقررة في ضريبة الدخل على الواقع" على أدنى درجات الموافقة في هذا المحور، وتفسر الباحثة هذه النتيجة بقلة الرقبة على تطبيق الإعفاءات الضريبية المقدمة لذوي الإعاقة مما يؤدي إلى عدم تطبيق الإعفاءات الضريبية بشكل سليم ومن الجدير بالذكر أن النصوص القانونية الواردة في قانون رقم 1999\4 واللائحة التنفيذية غير ملزمة لجهة التنفيذ. كما حصلت الفقرة رقم (10) والتي تنص على "ملاءمة الإعفاءات الضريبية في ضريبة الدخل لواقع الإنسان ذوي الإعاقة"، على ثاني أدنى درجات الموافقة في هذا المحور، تفسر الباحثة هذه النتيجة ان هذه

الإعفاءات بحاجة إلى تعديل مستمر ويجب عند إقرارها دراسة حالة المعوق بشكل جيد لتكون ملائمة للواقع.

وجاءت الفقرة رقم (9) في هذا المحور في المرتبة الثالثة من حيث أدنى درجات الموافقة، وقد نصت على "عدد الإعفاءات الضريبية في ضريبة الدخل المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة" وهذه النتيجة تفسر قلة الإعفاءات المقدمة لأشخاص ذوي الإعاقة في ظل ضريبة الدخل بوجه نظر الباحثين لأن حاجات الأشخاص ذوي الإعاقة تزداد كثيراً مع تطور الزمن.

بحيث لا تختلف الحاجات الأساسية للأفراد المعوقين عن الحاجات الأساسية لنظائرهم من غير ذوي الإعاقة، إلا أنه بسبب حدوث الإعاقة ينشأ لدى المعوقين حاجات أخرى يجب تلبيتها حتى يتسنى لهم العيش بالاستقلالية والوصول إلى أقصى درجة من النمو والتعلم بما يسمح به طاقاتهم وقدراتهم (Obaid. 2012. 32).

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني

ما مستوى رضا أشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم من الضرائب غير المباشرة (ضريبيتي الجمارك والقيمة المضافة)؟

الجدول رقم (6) يوضح نتيجة هذا السؤال

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم من الضرائب غير المباشرة (ضريبيتي الجمارك والقيمة المضافة) (ن = 178).

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسب المئوية	مستوى الرضا
1	تحقق ضريبة الجمارك العدالة الضريبية بتخصيص بعض الإعفاءات للأشخاص ذوي الإعاقة.	3.19	1.49	63.8	متوسط
2	تحقق العدالة الاجتماعية بإعفاء بعض السلع لأشخاص ذوي الإعاقة من الضرائب والرسوم والرسوم.	2.93	1.40	58.6	متوسط
3	تساعد إعفاء بعض السلع من الضرائب والرسوم والرسوم على جعل فئة ذوي الإعاقة فئة منتجة.	2.92	1.31	58.4	متوسط
4	وضوح نصوص الإعفاءات الضريبية والالتزامات المطلوبة من الأشخاص ذوي الإعاقة للحصول على الإعفاءات الجمركية.	2.71	1.23	54.2	متوسط

...تابع جدول رقم (6)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسب المئوية	مستوى الرضا
5	إعفاء الأجهزة والوسائل التعليمية الخاصة جميعها بخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة من الضرائب والجمارك والرسوم.	3.08	1.44	61.6	متوسط
6	إعفاء جميع الأجهزة الطبية والأدوية والوسائل المساعدة من كراسي متحركة، وعكازات، نظارات طبية، معينات سمعية، مساعد وقوف، أطراف صناعية، أجهزة علاج وظيفي وكل ما يتعلق بأمور أخرى تخدم الجانب الطبي لأشخاص ذوي الإعاقة من الجمارك والضرائب والرسوم.	3.04	1.56	60.8	متوسط
7	إعفاء وسائل النقل الشخصية بأشخاص ذوي الإعاقة من الجمارك والضرائب والرسوم.	3.09	1.42	61.8	متوسط
8	يشترط على الشخص ذوي الإعاقة للحصول على إعفاء جمركي بأن تكون إعاقته بالجزء السفلي من الجسم وأن لا يعتمد على أحد الأطراف السفلية.	2.62	1.36	52.4	متوسط
9	عدد الإعفاءات الضريبية في ضريبة الجمارك المقدمة لأشخاص ذوي الإعاقة.	2.60	1.26	52	منخفض
10	ملاءمة الإعفاء الجمركي لواقع الإنسان ذوي الإعاقة.	2.49	1.27	49.8	منخفض
11	تطبيق الإعفاءات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة من الضرائب والجمارك والرسوم على الواقع.	2.70	1.29	54	متوسط
12	سرعة حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الإعفاءات الجمركية.	2.52	1.28	50.4	منخفض

...تابع جدول رقم (6)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسب المئوية	مستوى الرضا
13	تحقق العدالة الضريبية في ضريبة القيمة المضافة بتطبيق مبدأ المساواة بين المكلفين جميعاً.	2.72	1.36	54.4	متوسط
14	تحقق العدالة الاجتماعية في ضريبة القيمة المضافة بين فئات المجتمع جميعاً.	2.67	1.32	53.4	متوسط
	المستوى الكلي لإعفاءات الضرائب غير المباشرة	2.81	1.08	56.2	متوسط

*أقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

يتضح من نتائج الجدول رقم (6) أن مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم من الضرائب غير المباشرة (ضريبي الجمارك والقيمة المضافة) كان متوسطاً على الفقرات (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 10، 13، 14)، حيث تراوح المتوسط الحسابي عليها ما بين (2.2 - 62.3)، وكان مستوى الرضا منخفضاً على الفقرات (9، 10، 12)، حيث كان المتوسط الحسابي عليها على التوالي (2.60، 2.49، 2.52).

وفيما يتعلق بالمستوى الكلي لرضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم من الضرائب غير المباشرة (ضريبي الجمارك والقيمة المضافة) كان متوسطاً، حيث كان متوسط حسابي (2.81 - 5) بنسبة مئوية تبلغ (56.2%).

وقد حصلت الفقرة رقم (1) في هذا المحور والتي تنص على "تحقق ضريبة الجمارك العدالة الضريبية بتخصيص بعض الإعفاءات لأشخاص ذوي الإعاقة" على أعلى درجات التقويم، وهذا مؤشر على أن ضريبة الجمارك هي أكثر ضريبة بين الضرائب الأخرى (الدخل والأملاك والقيمة المضافة) يحقق العدالة الضريبية بوجه نظر الأشخاص ذوي الإعاقة، ويدل أيضاً على أهمية وجود إعفاءات ضريبية لتحقيق العدالة الضريبية. وحصلت الفقرة رقم (7) في هذا المحور على ثاني أعلى درجات الموافقة، ونصت على "إعفاء وسائل النقل الشخصية بأشخاص ذوي الإعاقة من الجمارك والضرائب والرسوم"، وهذا يعزز هدف معين وهو العمل على دمج ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع والعمل معاً (الأشخاص ذوي الإعاقة ونظائرهم من غير ذوي الإعاقة) لتحقيق أهداف المجتمع، ويدل أيضاً على أهمية وجود هذا الاعفاء الذي أقره قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الفلسطيني رقم 4/. كما حصلت الفقرة رقم (6) في هذا المحور على المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة عليها، ونصت هذه الفقرة على "إعفاء جميع الأجهزة الطبية والأدوية والوسائل المساعدة من كراسي متحركة، وعكازات، نظارات طبية، معينات سمعية، مساعد وقوف، أطراف صناعية، أجهزة علاج وظيفي وكل ما يتعلق بأمور أخرى تخدم الجانب

مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد 36(4) 2022

الطبي لأشخاص ذوي الإعاقة من الجمارك والضرائب والرسوم"، وهذا يؤكد على أهمية توفير مثل هذه الحاجات للأشخاص ذوي الإعاقة وذلك يؤدي إلى هدف معين وهو العمل على دمج ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع والعمل معاً (الأشخاص ذوي الإعاقة ونظائرهم من غير ذوي الإعاقة) لتحقيق أهداف المجتمع، علماً بأن هذا القرار تم إقراره مجلس الوزراء رقم (40) لسنة 2004م باللائحة التنفيذية للقانون رقم (4) لسنة 1999م بشأن حقوق المعاقين.

ومن الجدير بالذكره أكدت الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لسنة 2006، في المادة (20) التي تحمل عنوان "التنقل الشخصي" البند "ب" الذي ينص على "تيسير حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على ما يتسم بالجودة من الوسائل والأجهزة المساعدة على التنقل والتكنولوجيات المعينة وأشكال من المساعدة البشرية والوسطاء، بما في ذلك جعلها في متناولهم من حيث التكلفة".

أما الفقرة التي حصلت على أدنى درجات الموافقة في هذا المجال، فكانت الفقرة رقم (10) والتي نصت على "ملاءمة الإعفاء الجمركي لواقع الإنسان ذوي الإعاقة" وهذا المؤشر يؤكد على عدم ملاءمة الإعفاءات الجمركية لواقع المعوق، وضرورة عمل تعديلات بشكل مستمر ليكون الإعفاء الجمركي ملائم لذوي الإعاقة وضرورة دراسة حالة المعوق بشكل جيد عند إقرار الإعفاءات الضريبية. كما حصلت الفقرة رقم (12) والتي تنص على "سرعة حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الإعفاءات الجمركية" على ثاني أدنى درجات الموافقة في هذا المحور، تفسر الباحثة هذه النتيجة ببطء حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الإعفاءات الجمركية حيث تحتاج إجراءات والتزامات على المعوق كثيرة وذلك يحتاج إلى وقت طويل لمدة أشهر ويحتاج إلى جهد كبير للحصول على هذه الإعفاءات، فمثلاً للحصول على إعفاء جمركي لسيارة نص قرار مجلس الإدارة رقم (24) لسنة 2006م باللائحة التنفيذية بشأن إعفاء سيارات من الرسوم الجمركية والضرائب، المادة (6) التي تحمل عنوان "التزامات المعوق" التي تنص على هذه الأمور الآتية:

1. الحصول على موافقة دائرة الجمارك والمكوس عند الرغبة في بيع وسيلة النقل أو أي جزء منها ودفع الرسوم المستحقة عليها وإعلامها في حال شطب السيارة.
2. عدم السماح باستخدام وسيلة النقل من قبل أي شخص آخر تحت طائلة المسؤولية القانونية.
3. عدم إزالة التجهيزات الخاصة بالمعوقين من وسيلة النقل المذكورة.
4. وضع إشارة المعوق على الزجاج الأمامي والخلفي لوسيلة النقل.
5. عدم بيع السيارة قبل مضي خمس سنوات من تاريخ تسجيلها وترخيصها وموافقة دائرة الجمارك والمكوس على ذلك.
6. في حال وفاة المعوق يحق للورثة بيع وسيلة النقل إلى معوق آخر مستحق للإعفاء بعد إعلام دائرة الجمارك والمكوس أو دفع الرسوم الجمركية والضرائب المستحقة عليها إذا رغبوا بالاحتفاظ بها وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها. (Cabinet Resolution No. (24)

of 2006 regarding the executive regulations regarding exempting cars for persons with disabilities for their personal use from customs duties and taxes. 2006)

وحصلت الفقرة رقم (9) في هذا المحور على المرتبة الثالثة من حيث أدنى درجات الموافقة، ونصت على "عدد الإعفاءات الضريبية في ضريبة الجمارك المقدمة لأشخاص ذوي الإعاقة" وهذا المؤشر يدل على قلة الإعفاءات الضريبية المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة في ظل ضريبة الجمارك بوجه نظر الباحثين لأن حاجات الأشخاص ذوي الإعاقة تزداد كثيراً مع تطور الزمن.

النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى، ونصها: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ في مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم تعود إلى متغير الجنس

وللتأكد من صحة هذه الفرضية وفحصها، تم استخدام اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين (Independent Samples T Test)، ونتائج الجدول رقم (7) تبين ذلك.

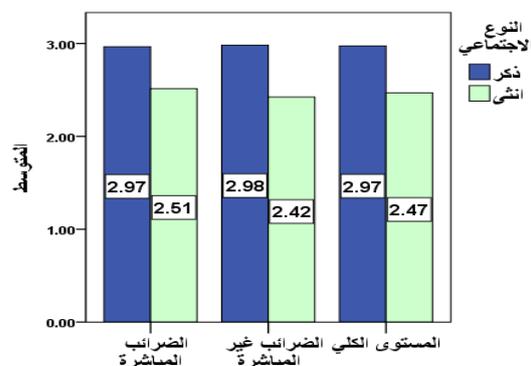
جدول (7): نتائج اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق في مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم تعود إلى متغير الجنس ($n=178$).

مستوى الدلالة*	قيمة (ت)	أنثى (ن=56)		ذكر (ن=122)		النوع الاجتماعي المحاور
		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
*0.003	2.963	0.94	2.51	0.95	2.97	إعفاءات الضرائب المباشرة
*0.001	3.284	1.05	2.42	1.05	2.98	إعفاءات الضرائب غير المباشرة
*0.001	3.249	0.96	2.47	0.97	2.97	المستوى الكلي

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$.

يتضح من نتائج الجدول رقم (7) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$ في المستوى الكلي لرضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم وعلى محوري إعفاءات الضرائب المباشرة وغير المباشرة بين الذكور والإناث ولصالح الذكور، وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية.

علماً أن الإعفاءات الضريبية الفلسطينية تمنح لذكور والإناث نفسها، وتفسر الباحثة هذه النتيجة لأن الذكور مندمجين بالحياة العملية أكثر من الإناث، وقد تفسر أيضاً أن عدد ذكور الذين قاموا بتعبئة الإستبانة 122 ذكر من 178 أي بنسبة (68.5%) مقارنة بعدد الإناث الذين قاموا بتعبئة الإستبانة 56 من 178 أي بنسبة (31.5%). والشكل البياني رقم (1) يبين ذلك.



شكل (1): متوسط الاستجابة لمستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم تعود إلى متغير الجنس.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية، ونصها: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم تعود إلى متغير العمر.

وللتأكد من صحة هذه الفرضية وفحصها تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One- Way ANOVA)، ونتائج الجدولين (8، 9) تبين ذلك.

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم تبعاً لمتغير العمر (ن=178).

المحاور	العمر		18- أقل من 45 سنة (ن=128)		45- أقل من 60 سنة (ن=40)		60 سنة فأعلى (ن=10)	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
إعفاءات الضرائب المباشرة	2.89	0.97	2.64	0.96	2.71	0.97		
إعفاءات الضرائب غير المباشرة	2.91	1.08	2.48	1.05	2.79	0.97		
المستوى الكلي	2.90	0.99	2.56	0.97	2.75	0.93		

جدول (9): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم تبعاً لمتغير العمر (ن=178).

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة*
إعفاءات الضرائب المباشرة	بين المجموعات	1.945	2	0.972	1.040	0.356
	داخل المجموعات	163.578	175	0.935		
	المجموع	165.523	177			
إعفاءات الضرائب غير المباشرة	بين المجموعات	5.788	2	2.894	2.514	0.084
	داخل المجموعات	201.480	175	1.151		
	المجموع	207.267	177			
المستوى الكلي	بين المجموعات	3.556	2	1.778	1.833	0.163
	داخل المجموعات	169.775	175	0.970		
	المجموع	173.331	177			

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول رقم (9) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في المستوى الكلي لرضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم وعلى محوري إعفاءات الضرائب المباشرة وغير المباشرة تبعاً لمتغير العمر، وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية.

وهذه النتيجة طبيعية جداً تفسر الواقع أن الإعفاءات الضريبية المقدمة لذوي الإعاقة لا تأخذ العمر بعين الاعتبار.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة، ونصها: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم تعود إلى متغير المؤهل العلمي.

وللتأكد من صحة هذه الفرضية وفحصها تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، ونتائج الجداول (10، 11) تبين ذلك.

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم تبعاً لمتغير المؤهل العلمي (ن=178).

المحاور	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
إعفاءات الضرائب المباشرة	أمي	11	3.49	0.69
	قبل الثانوية العامة	25	3.08	0.97
	ثانوية عامة	39	2.60	0.95
	دبلوم	28	5.2	0.88
	بكالوريوس	65	2.87	0.97
	دراسات عليا	10	3.06	1.02
إعفاءات الضرائب غير المباشرة	أمي	11	3.36	0.89
	قبل الثانوية العامة	25	3.12	1.20
	ثانوية عامة	39	2.64	1.04
	دبلوم	28	2.33	0.98
	بكالوريوس	65	2.94	1.06
	دراسات عليا	10	2.54	1.06
المستوى الكلي	أمي	11	3.43	0.75
	قبل الثانوية العامة	25	3.10	1.06
	ثانوية عامة	39	2.62	0.97
	دبلوم	28	2.39	0.88
	بكالوريوس	65	2.90	0.99
	دراسات عليا	10	2.80	0.98

جدول (11): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم تبعاً لمتغير المؤهل العلمي (ن=178).

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة*
إعفاءات الضرائب المباشرة	بين المجموعات	12.841	5	2.568	2.893	*0.016
	داخل المجموعات	152.681	172	0.888		
	المجموع	165.523	177			

...تابع جدول رقم (11)

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة*
إعفاءات الضرائب غير المباشرة	بين المجموعات	15.209	5	3.042	2.724	*0.021
	داخل المجموعات	192.058	172	1.117		
	المجموع	207.267	177			
المستوى الكلي	بين المجموعات	13.084	5	2.617	2.809	*0.018
	داخل المجموعات	160.247	172	0.932		
	المجموع	173.331	177			

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول رقم (11) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في المستوى الكلي لرضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم وعلى محوري إعفاءات الضرائب المباشرة وغير المباشرة تبعاً لمتغير الحالة المؤهل التعليمي، وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية.

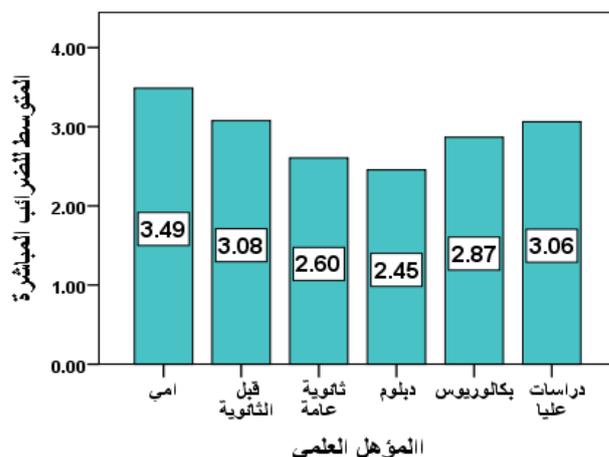
ولتحديد لصالح من الفروق تم استخدام اختبار (LSD) للمقارنات البعدية الثنائية بين المتوسطات الحسابية، ونتائج الجداول رقم (12، 13) تبين ذلك.

جدول (12): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية الثنائية بين المتوسطات الحسابية لمحور الإعفاءات الضريبية المباشرة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

المتغيرات	أمي	قبل الثانوية العامة	ثانوية عامة	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا
أمي	0.40	0.88*	1.03*	0.62*	0.42	
قبل الثانوية العامة		0.47	0.62*	0.21	0.02	
ثانوية عامة			0.15	0.26-	0.46-	
دبلوم				0.41-	0.61-	
بكالوريوس					0.20-	
دراسات عليا						

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول رقم (12) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم من الضرائب المباشرة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي بين (أمي) و (قبل الثانوية العامة، ثانوية عامة، دبلوم) ولصالح (أمي)، وكذلك توجد فروق دالة إحصائياً بين (قبل الثانوية العامة) و(دبلوم) ولصالح (قبل الثانوية العامة)، بينما لم تكن هناك فروق دالة إحصائياً في المقارنات البعدية الأخرى بين المتوسطات الحسابية، والشكل البياني رقم (2) يبين ذلك.



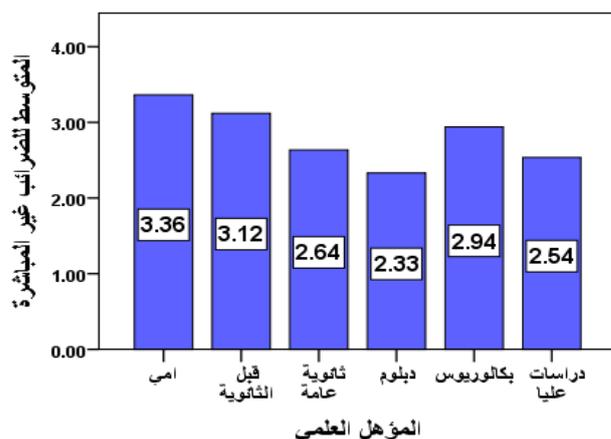
شكل (2): متوسط الاستجابة لمستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم من الضرائب المباشرة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

جدول (13): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية الثنائية بين المتوسطات الحسابية لمحور الإعفاءات الضريبية غير المباشرة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

المتغيرات	أمي	قبل الثانوية العامة	ثانوية عامة	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا
أمي		0.24	*0.73	*1.03	0.42	*0.82
قبل الثانوية العامة			0.48	*0.79	0.18	0.58
ثانوية عامة				0.30	0.30-	0.10
دبلوم					*0.60-	0.20-
بكالوريوس						0.40
دراسات عليا						

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول رقم (13) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم من الضرائب غير المباشرة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي بين (أمي) و(ثانوية عامة، دبلوم، دراسات عليا) ولصالح (أمي)، وكذلك توجد فروق دالة إحصائية بين (قبل الثانوية العامة) و(دبلوم) ولصالح (قبل الثانوية العامة)، وبين (بكالوريوس) و(دبلوم) ولصالح (بكالوريوس)، بينما لم تكن هناك فروق دالة إحصائية في المقارنات البعدية الأخرى بين المتوسطات الحسابية، والشكل البياني رقم (3) يبين ذلك.



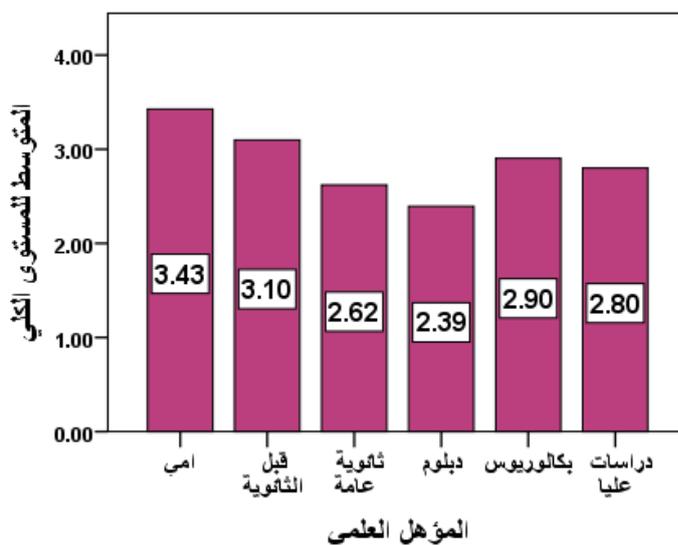
شكل (3): متوسط الاستجابة لمستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم من الضرائب غير المباشرة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

جدول (14): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية الثنائية بين المتوسطات الحسابية للمستوى الكلي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

المتغيرات	أمي	قبل الثانوية العامة	ثانوية عامة	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا
أمي		0.33	*0.81	*1.03	0.52	*0.63
قبل الثانوية العامة			0.47	*0.70	0.20	0.30
ثانوية عامة				0.22	0.28-	0.18-
دبلوم					*0.51-	0.41-
بكالوريوس						0.10
دراسات عليا						

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول رقم (14) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في المستوى الكلي لرضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم تبعاً لمتغير المؤهل العلمي بين (أمي) و (ثانوية عامة، دبلوم، دراسات عليا) ولصالح (أمي)، وكذلك توجد فروق دالة إحصائية بين (قبل الثانوية العامة) و(دبلوم) ولصالح (قبل الثانوية العامة)، وبين (بكالوريوس) و(دبلوم) ولصالح (بكالوريوس)، بينما لم تكن هناك فروق دالة إحصائية في المقارنات البعدية الأخرى بين المتوسطات الحسابية، والشكل البياني رقم (4) يبين ذلك.



شكل (4): متوسط الاستجابة للمستوى الكلي لرضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

علماً أن الإعفاءات الضريبية لا تأخذ المؤهل العلمي بالإعتبار، بحيث أشار جدول رقم (12) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الاعفاءات الضريبية المقدمة لهم من الضرائب المباشرة تبعاً لمتغير المؤهل التعليمي، لصالح (الأمي)، فقام 11-178 شخص أمي أي بنسبة (6.2%) بتعبئة الاستبانة ويليهِ مستوى قبل الثانوية، فقام 25-178 شخص أي بنسبة (14%).

وأشار جدول رقم (13) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم من الضرائب غير المباشرة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي لصالح (الأمي)، فقام 11-178 شخص أمي أي بنسبة (6.2%) بتعبئة الاستبانة ويليهِ مستوى قبل الثانوية، فقام 25-178 شخص أي بنسبة (14%) بتعبئة الاستبانة.

أي أن المستوى العلمي (الأمي) هو الأكثر رضا عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم تفسر الباحثة هذه النتيجة أن الأمي متواضع جداً في طلباته نظراً لثقافته المحدودة.

من الجدير بذكره أن عدد الأشخاص من مستوى الثانوية العامة 39-178 أي بنسبة (22%) هم أكثر مستوى قاموا بتعبئة الإستبانة وهذا يعد مؤشراً سلبياً تفسر الباحثين هذه النتيجة بأن معظم أشخاص ذوي الإعاقة لا تتيح لهم فرصة التعليم بعد الثانوية العامة أما لأسباب خاصة بهم، أو عدم مواثمة المراكز التعليمية جميعها (كليات، جامعات) أو نظراً لصعوبة الوصول لمراكز تعليمية مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة أو لأسباب مالية، من الجدير بذكره أنه لا يوجد إعفاءات ضريبية تشجع ذوي الإعاقة على تعليم المعوق بعد مرحلة الثانوية العامة.

التوصيات

- بعد عرض نتائج الدراسة ومناقشتها يمكن للباحثان أن تقدم مجموعة التوصيات التالية:
1. ضرورة العمل على زيادة الوعي الضريبي لأشخاص ذوي الإعاقة ليعرفوا حقوقهم والواجبات التي عليهم، ويتم ذلك عن طريق عدة طرق والقيام بالعديد من الأمور منها:
 - عمل ندوات ثقافية بشكل متكرر لأشخاص ذوي الإعاقة تفسر لهم القوانين التي تخصهم والقانون الضريبي الفلسطيني عن طريق جمعيات النفع العام بدعم حكومي.
 - قيام وسائل الأعلام المختلفة السمعية والمرئية والمقروءة وبشكل جذاب برفع الوعي الضريبي من خلال التلفزيون والقنوات الفضائية .
 2. وجوب العمل على إعادة صياغة القوانين الضريبية وإدراج قضية الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن سياسة الدولة على مراعاة ما يلي:
 - وضع نصوص واضحة يفهمها جميع فئات الأشخاص ذوي الإعاقة غير فضفاضة.
 - اشتراك أصحاب القضية (الأشخاص ذوي الإعاقة) في وضع الإعفاءات الضريبية لتكون أكثر ملائمة لواقع المعوق.
 - العمل على وضع أنظمة رقابة وعمل مادة عقوبات تخص من لا يطبق الإعفاءات المقدمة لذوي الإعاقة بشكل سليم. علماً أن "النصوص القانونية الواردة في القانون رقم 1999\4م واللائحة التنفيذية، غير ملزمة لجهة التنفيذ".
 - أهمية وضع نص قانوني يتطرق إلى موضوع الإعفاء من ضريبة الأملاك و ضريبة القيمة المضافة .
 3. الإهتمام بدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة العملية بشكل أكبر، لما له من فائدة للمعوق والمجتمع.

4. إجراء هذه الدراسة بشكل متكرر لتحقيق من مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الإعفاءات الضريبية المقدمة لهم للتأكد من أن هذه الإعفاءات تحقق الهدف الذي وضعت من أجله من الجهات الرسمية.

References (Arabic & English)

- Al-Jahishi, Abd El Basset. (2008). *Income tax exemptions*, Amman: Dar Al-Hamid.
- Al-Salamin, Yasser. & Al-Daqa, Abdul. (2014). *Tax Accounting and its Applications in Palestine*. Hebron – Palestine: al maktabh Academic.
- Al-Omari, Aissat. (2014). *Disability and Disability Issues in Algeria - An Analytical Approach*. Retrived November 7. 2018 from: <http://www.webreview.dz/spip.php?article2720>.
- Al-Zubaidi, Abd El Basset. (2015). *Tax Justice: A Comparative Study*. Alexandria:al maktabh aljamh alhadasa.
- Abu Fadal, A. (2009). *The reality of the handicapped in the Palestinian society (Challenges and ambitions)*. Retrieved December1. 2018 from: <http://www.mosa.gov.ps/>
- Abdel Dayem, D. (2018). *The Impsct of Tax Exemption on Achieving the Social Justice in the Tax System (Incomek, Value Added, and the Porperty)* Applied in Palestine (M. Sc. dissertation, An Najah National University).
- Afaneh, Moayad. (2014). *In order to rationalize the granting of customs exemptions for people with disabilities and charities*. Retrived November 7. 2018 from: <https://www.aman-palestine.org/reports-and-studies/8789.html>
- Brishi, Ismail. (2015). Tax exemptions in Islamic jurisprudence, their concept, areas and effects. *Journal of Sharia and Law Sciences*, vol(42) Issue(1).
- Cabinet Decision No. (7) of 2010 regarding the executive regulations amending the executive regulations regarding exempting cars for

persons with disabilities for their personal use from customs duties and taxes No. (8) of 2006. Retrieved November 7, 2018 from: <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16151>

- Cabinet Resolution No. (24) of 2006 regarding the executive regulations regarding exempting cars for persons with disabilities for their personal use from customs duties and taxes. Retrieved November 7, 2018 from: <http://muqtafi.birzeit.edu/en/pg/getleg.asp?id=15314>
- Cabinet Resolution No. (40) of 2004 in the executive regulations of Law No. (4) of 1999 regarding the rights of persons with disabilities. Retrieved November 7, 2018 from: <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14620>
- Draz, H. Hegazy, El. Hammad, M. (2004). *Tax systems: an applied comparative study*. Alexandria: Aldar al-jameaya.
- El-Bustami, Mo. (2006). Value Added Tax Effective in Palestine and Sales Tax in Jordan: Comparative Study (M. Sc. dissertation, An Najah National University).
- Haddad, Ayman & Bani Irshaid, Omar. (2010). *Tax Accounting, General Sales Tax and Income Tax*. Amman: Dar al-saafa.
- Jaf, Angela. (1995). *Human rights of persons with disabilities*, Ramallah: AL-HAQ.
- Musa, Salah al-Din Ali. (2014). *Training bag for the rights of persons with disabilities*. Jenin – Palestine: The Palestinian Consultative Authority for the Development of Non-Governmental Institutions.
- Mahamid, Mwafaq Samur Ali. (2016). Electronic tax empowerment for people with disabilities in accordance with Canadian federal legislation and jurisdiction. *Human Rights Generation Magazine*. Algeria. vol (3), Issue(11).

- Marumoagae, Motseotsile. (2012) Disability Discrimination and the Right of Disabled Persons to Access the Labour Market. Retrieved November7. 2018 from: <https://papers.ssrn.com>
- Obaid, Majed Al-Sayed. (2012). *Introduction to providing guidance for people with special needs and their families*. Amman. Dar Safaa.
- Othman, Saeed Abdul Aziz. (2008). *Tax system and society goals*. Alexandria: AL-dar AL-jameaya.
- Preliminary results of the General Population, Housing and Establishments Census 2017. Retrieved November7. 2018 from: <http://www.pcbs.gov.ps/>
- Palestinian General Union of Persons with Disabilities. (1999). *Law No. 4 of 1999. On the Rights of Persons with Disabilities: Convention on the Rights of Persons with Disabilities*. Ramallah: Palestinian General Union of Persons with Disabilities.
- Resolution No. (8) of 2011 regarding income tax. Retrieved November7. 2018 from: <https://maqam.najah.edu/legislation/139>
- United Nations Development Program, Palestinian People Aid Program, Local Government Support Program. (2010). *Diagnostic study of property tax in the occupied Palestinian territories*. Ramallah: The Palestinian Ministry of Finance.